أحمد السيد النجار محمد عبا

«عقدة»أمناء الشرطة

22 أبريل 2016

مصطفى المليجى

مرتشي .. فارض اتاوات .. ظالم .. فاسد .. هكذا سجلت عدسة المخرج خالد يوسف شخصية امين الشرطة متمثلة في حاتم من خلال فيلم «هي فوضي» .

ومن الفيلم الي الواقع تصدمك الاخبار الواردة يوميا بأن الفيلم علي ما هو عليه قد يكون اقل قتامة من الواقع .. فها هو امين الشرطة المتورط في قضية اغتصاب معاقة ذهنيا بقسم امبابة , وهو ايضا من اطلق النار منذ شهرين تقريبا علي سائق توك توك بمنطقة الدرب الاحمر بعد اختلافهما علي الاجرة ليسقطه قتيلا , ومنذ خمسة ايام قام امين شرطة اخر بقتل بائع شاي بمنطقة الرحاب , وقد احدثت تلك الواقعة ضجة كبيرة اجتمع علي اثرها رئيس الجمهورية بوزير الداخلية وقياداته لبحث هذه الازمة و ايجاد علاج جذري لها وعقاب المقصرين , وكانت المفاجأة حينما قام امين شرطة اخر بإطلاق النار علي سائق توك توك ليحدث به اصابات بالغة بمنطقة

حدائق القبة, اي بعد حادثة الرحاب بنحو اربعة ايام .

اعادت تلك الوقائع الاخيرة والتي كان ابطالها جميعها امين شرطة فتح القضية المسكوت عنها وهي ذلك الميراث من انعدام الثقة بين فئة امناء الشرطة والشعب نتيجة بعض التجاوزات التي صدرت منهم .. فالقضية ليست قضية اليوم فهناك العديد من الحوادث متهم فيها أمناء شرطة ما بين تحرش وسحل وضرب وابتزاز وتلفيق التهم تحت غطاء البدلة الميري .

بعد كل هذه الحوادث كان لزاما علي وزارة الداخلية ان تقوم بوضع حد لكل تلك التجاوزات من قبل أمناء الشرطة بحق المواطنين حيث أنها أصبحت كثيرة ومتعددة ولا يوجد لهم اي رادع , وبالفعل أكد مساعد وزير الداخلية للإعلام والعلاقات اللواء أبو بكر عبد الكريم ان وزارة الداخلية اتخذت قرارا بسحب السلاح من جميع أمناء الشرطة عقب انتهاء خدمتهم وفي وقت الراحة المخصصة لهم , كذلك أمر الوزير بسحب السلاح من جميع أمناء الشرطة الذين لا تستدعي حالاتهم حمل السلاح .

و مع ذلك يظل السؤال .. كيف يتم تهذيب وإصلاح تلك الفئة لكي تصبح عنصرا نافعا وأمينا بحق في التعامل مع أفراد المجتمع ؟

المستشار إسماعيل حمدي عضو مجلس القضاء الاعلي ورئيس محكمة الجنايات وامن الدولة

العليا السابق يوضح انه عقب ثورتي 25 يناير و 30 يونيو تغيرت سلوكيات كثير من الناس للأسوأ , ويجب علينا الاعتراف بأن جرائم الاعتداء علي النفس لا ترتكبها فئة معينة من افراد المجتمع دون غيرها ,وإنما من كافة المهن والتخصصات , والمشكلة الكبري في حالة امناء الشرطة انهم الفئة المفترض فيها الحفاظ علي الامن العام ,ومنع وقوع الجريمة وبالتالي فتكون افعالهم محط انظار الجميع .

ويري ان مرتكبي هذه الجرائم يتم تصنيفهم اما ان الجاني شخص لا اخلاقي بطبعه والذي لا يقيم وزنا للقيم والمبادئ و المثل او الطامع الجشع الذي يصر علي فرض سطوته علي الآخرين .,مؤكدا أن علاج هذه الظاهرة يبدأ من دور الأسرة في مواجهة السلوك الخاطئ لأبنائها,فيتعين ان تسترد الاسرة بوجه عام رقابتها علي سلوك أبنائها حتي لا يفتح الباب أمام الأبناء أيا كانت مراكزهم للانحراف عن الطريق الجاد الصحيح , ويأتي بعد ذلك دور جهة عملهم التي يتعين عليها ان تلتزم بضرورة اجراء التحريات الجادية اللازمة و الكشف الطبي والنفسي علي كل من يتقدم لشغل هذه الوظيفة أسوة بما هو متبع مع الطلبة المتقدمين للإلتحاق بكلية الشرطة ,ثم استمرار الرقابة و التفتيش عليهم في مجال عملهم علي نحو دائم ومستمر .

ويشير المستشار اسماعيل حمدي الي انه فضلا عن العقوبات التأديبية التي يتعرض لها كل من يخرج علي القانون من امناء الشرطة ,فإنهم يخضعون لأحكام قانون العقوبات في كل ما يرتكبونه من جرائم, شأنهم في ذلك شأن اي مواطن يرتكب مخالفة للقانون , وهذا القانون قد تضمن العقوبات المغلظة لجميع جرائم الاعتداء علي النفس و المال أيا كان مرتكبوها , واننا في انتظار اي تعديل يطرأ علي قانون الشرطة وما قد يسفر عنه هذا التعديل من قواعد قانونية اخري .

وفي نفس السياق يؤكد اللواء محمد نور الدين مساعد وزير الداخلية الاسبق ان اساس هذه الجرائم هي حالة الانفلات الاخلاقي التي اصابت المجتمع , وافراد الشرطة بإعتبارهم شريحة من شرائح هذا المجتمع فقد أصابهم ما أصاب الآخرين في وظائف وجهات أخري خاصة وان عددهم كبير حيث بلغ نحو اكثر من 500 الف فرد شرطة , ومع ذلك فإن اجهزة وزارة الداخلية الرقابية المتمثلة في قطاع التفتيش و الرقابة و وقطاع الامن العام , وامن الدولة ومديريات الامن وغيرها تبذل اقصي جهدها لتحجيم هذا الانفلات الاخلاقي في الجهاز خاصة في الافراد والضباط حديثي العهد بالخدمة .

وفي سبيل ذلك تعقد الدورات التدريبية والفرق المختلفة ,كما يتم الاحالة الي الكشف الطبي المفاجئ للتأكد من عدم تناول المواد المخدرة بأنواعها المختلفة , وتعقد ايضا حلقات الدرس الاسبوعي في كل الجهات الشرطية لمدة ساعتين للتوعية بالظروف المحيطة و الاحداث الراهنة ,وتربص اعداء النظام وتصيدهم لأخطاء افراد الشرطة وضباطها , ومع هذا فإن النفس البشرية و لكثرة عدد افراد الشرطة فإن الاخطاء واردة .

المهم هو ان جهاز الشرطة يقوم بضبط كل هذه الحالات وتطبيق القانون عليها كأي مواطن عادي ,ولا تقدم لها اي تبريرات و لا تحمي اي منحرف أو مخالف للقانون ,ولا تقوم بتوكيل من يدافع عنهم ,بالعكس يطبق عليهم القانون بكل حزم ,حيث ان مثل هذه الانحرافات تسئ الي جهاز الشرطة بشهدائه وتضحياته اليومية , فقد تم مثلا ابلاغ وزير الداخلية بحادثة قتل بائع الشاي علي أيدي أمين شرطة بالرحاب اثناء قيامه بتكريم اسر الشهداء ومصابي الشرطة .

فهذا الجهاز كما يقول اللواء نور الدين اول من يضار ويتأذي من مثل هذه الجرائم ,فهي تمثل بقعة سوداء في ثوب الشرطة الابيض الذي يتلقي رصاصات الغدر والارهاب نيابة عن الشعب المصري ,ويعتبر هذا قدره ورسالته تجاه مجتمعه.